

شذرات

عن استطلاعات الرأي

زياد مني

كل وسائل الإعلام/التضليل، أو أغلبها، بما فيها تلك التي تعد جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة الحاكمة، أي رأس المال ومختلف أجهزة الاستخبارات، تتحدث عن مفاجأة في نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية، لأن استطلاعات الرأي حسمت بأن المرشحة هيلاري كلينتون ستفوز بأغلبية ساحقة، تقارب التسعين في المئة وفق بعضها.

لكن ما صحة كل هذه الدعاية! هل حقاً استطلاعات الرأي أكدت فوز كلينتون؟

لنبدأ من حيث وجب، أي من البداية. معظم مؤسسات استطلاعات الرأي المستقلة عن الدولة، مشاريع تجارية هدفها الأول والأخير الربح، وهذا يتم، ضمن أساليب أخرى، إرضاء الزبائن ووضع نتائج تناسب آراءهم. هذا صحيح بالدرجة الأولى عندما يتعلق الأمر بمسألة حساسة مثل السياسة والحرب والاقتصاد، وما إلى ذلك من القضايا الحيوية. ومن هذا المنطلق وجب النظر إلى نتائج استطلاعات الرأي المنشورة قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية.

في الوقت الذي أكدت فيه كافة وسائل تضليل الغرب، وليس في الولايات المتحدة الأميركية وحدها، أن فوز هيلاري كلينتون أمر منتهى منه، كانت تشن حملة تشنيع لا سابق لها بحق المرشح الجمهوري دونالد ترامب، وكأن تصريحاته وآراءه الشعبوية ولغته الفاحشة ليست بكافية... بل إنها جعلت منه عميلاً لموسكو. في الوقت نفسه فإنها أصيبت بالعميان تجاه سياسات المرشحة الديمقراطية التي تهدد باندلاع حرب عالمية ثالثة، نووية هذه المرة، تدمر ما تبقى من الكوكب الأرضي. بل إنها تجاهلت كافة التقارير عن فسادها هي وزوجها واستخدامهما الأموال العامة المتبرع بها لصندوق عام باسمهما لتغطية مصاريف خاصة ومنها، على سبيل المثال، حفل عيد ميلاد ابنتيهما. بل إن وسائل التضليل في القارة العجوز كانت أقل تغطية لهذه وغيرها من التجاوزات اللاأخلاقية من رديفاتها في الولايات المتحدة، وأقل انتقاداً أيضاً، بل شبه عدم ورود أي نقد لها ولسياساتها العدوانية وأنها مرشحة وول ستريت والاحتكارات الكبرى، في الوقت الذي كان واضحاً فيه أن دونالد ترامب يمثل العمالة البيضاء، والتي هي في حقيقتها عنصرية متعالية، وعلى العكس من رديفاتها في أوروبا الغربية، تفتقر إلى الحد الأدنى من التهذيب وما إلى ذلك. الغرب الأوروبي لم يقبل الاعتراف بحقيقة طبيعة الطبقة العاملة الأميركية وجورها.

لنقل، ربما قلة قليلة من المشرفين على سياسات مختلف وسائل التضليل في الغرب الأطلسي توهمت بإمكانية فوز هيلاري، لكن الأغلبية العظمى، كانت، في ظني، تعلم علم اليقين النتيجة مسبقاً، ولذا حاولت التأثير في الناخبين عبر استطلاعات رأي مزورة.

لننظر إلى ما تقوله الإحصاءات التي يمكن الاطلاع على تفاصيلها في صفحة The American Presidency Project, APP مشروع الرئاسة الأميركية.

المرشح الجمهوري ترامب حصل على تأييد صحيفتين وطنيتين يبلغ مقدار توزيعهما اليومي أقل من 320000 نسخة، وهو أقل مما حصل عليه المرشح الثالث غري جونسون (أربع صحف توزع أكثر من 700000 نسخة يومية). أما كلينتون فقد حظيت بدعم 57 صحيفة وطنية أميركية توزع أكثر من 13000000 نسخة يومياً، إضافة إلى أصوات الأميركيين اليهود. للعلم، فإن عدد الصحف التي دعمت انتخاب أوباما للفترة الرئاسية الثانية عام 2012 بلغ 40 صحيفة.

كنا عرضنا سابقاً في منبر آخر انعدام ثقة البشر في الغرب بوسائل الإعلام الوطنية حيث استحدث لها، في ألمانيا على سبيل المثال، عدة أسماء منها «صحافة الكذب» و«صحافة الحملات» و«صحافة الثغرات» وما إلى ذلك.

التحريض كله لم يجد نفعاً مع ناخب سدت أذنيه ولم يعد يثق بالمؤسسات الحاكمة التي لا تتذكره سوى في مناسبات الانتخابات، فأدار لها ظهره، تماماً كما حدث في بريطانيا وما سيندلع في دول أوروبية أخرى، وعندها لا ينفج الندم.

العمل بالضرائب التصاعدية لتصحيح التفاوت في الدخل عبر وضع قيود على عملية التراكم. الالتزام بذلك لا يعني الانزياح باتجاه اليسار بقدر ما يعبر عن توجه لحفظ الاستقرار وضمان عدم حصول اضطرابات اجتماعية تُضاف إلى ما يعانيه أصلاً من أزمة شرعية سياسية. هو يعرف أن الأزمة الآن هي أزمة تمثيل، ولذلك فإن مساعيه ستتركز على احتواء الفئات التي تقود الاعتراض على انتخابه، سواء عبر الاحتجاجات في الشارع، أو عبر الدعوات التي بدأت تظهر - وهي لا تبدو جدية كثيراً - لانفصال بعض الولايات عن الاتحاد الفيدرالي. لن يحصل ذلك عبر تفعيل المشاركة في المؤسسات لأن الحزب الديمقراطي نفسه يعاني من أزمة انقسام، وعلى الأرجح أن القواعد الديمقراطية التي تقود الاحتجاجات ضد ترامب في الشارع هي التي كانت تعارض ترشيح هيلاري كلينتون من الأساس. هؤلاء لن يقنعهم أحد بالعودة إلى منازلهم وستبقى أزمة تمثيلهم معلقة بانتظار تبلور قيادة فعلية تقدر على مجابهة المؤسسة، وتلتزم في الوقت ذاته بسقفٍ ينجح لها التفاوض على المكاسب الممكنة في حال قرر النظام المضي قدماً بعملية الانتقال.

* كاتب سوري

بتحديد وتبيان عوامل القوة اللبنانية وعناصرها، السياسية وغير السياسية، ومنها الشعبية والمادية، أو العسكرية والاستراتيجية واللوجستية، والتي يمكن تثميرها وتوظيفها في خدمة الأهداف المحددة والمرسومة للسياسة الخارجية اللبنانية ويقصد التصدي للتحديات أو الأخطار المحدقة بالبلد ومعرفة كيفية التعامل معها.

إن السياسة الخارجية للجمهورية اللبنانية، من زاوية الواقعية السياسية، ومن منظار المسؤولية الوطنية، ليست بالتأكيد مجرد وجهة نظر، كما أنها ليست وليدة اللحظة السياسية والتاريخية، أو ربما الصدفية الزمنية، مع ما يعنيه كل ذلك من ممارسات أو سلوكيات ارتجالية غير مسؤولة، أو أقله غير مدروسة وغير محسوبة، أو بمعنى أصح لا يمكن ولا ينبغي حتى أن تكون كذلك، وإنما هي تعبير رسمي عن رؤية وطنية واستراتيجية لإدارة العلاقات الخارجية، تضعها الحكومة اللبنانية، وتعهد إلى وزارة الخارجية تنفيذها، في سبيل بلوغ المقاصد أو الأهداف السياسية والدبلوماسية، المرسومة أو المحددة من قبل الحكومة أو السلطة السياسية، والتي تصب في خدمة المصلحة الوطنية العليا.

هكذا يجب أن يدرك كل اللبنانيين، من سياسيين ودبلوماسيين وحقوقيين ومواطنين عاديين، معنى السياسة الخارجية، كما الدبلوماسية لكونها أداة تنفيذ السياسة الخارجية، وأن ينظر ويتطلع الجميع للسياسة الخارجية التي تعتمد الدولة اللبنانية على هذا الأساس، فتخرج من دائرة الخلاف أو الجدل السياسي، ولا تكون انعكاساً أو امتداداً للصراعات السياسية، وتبقى بمنأى عن الاستقطاب أو الاصطفاغ السياسي، ولا تفسدها أو تمسها المزاجية أو الكيدية السياسية، على أن يعيد مجلسا الوزراء والنواب، كما وزارة الخارجية، النظر بالسياسة الخارجية للدولة اللبنانية بحسب الإمكانات المتاحة أو المتوافرة والتحديات الراهنة والمستقبلية والاحتمالات الممكنة أو المتوقعة.

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

بالفئات التي صوتت للرجل، وهي غالباً فئات تنغذى على الاستقطاب الاجتماعي ولا ترى في استمراره أي مشكلة، طالما أن أزمة تمثيلها قد حُلّت.

افقه الاعتراض الحالي

هذا سيترك فئات عريضة من المجتمع الأميركي من دون تمثيل فعلي داخل المؤسسات وسيخلق حالة يعاد فيها إنتاج المظلومية التي كان يشعر بها البيض - من الطبقتين الوسطى والفقيرة - تجاه إدارة أوباما. ولكن هذه المرة لن تكون المشكلة اقتصادية بالضرورة، فالنمو حين يعود إلى «حالته الطبيعية» بعد تعافي الاقتصاد ورفع أسعار الفائدة لن يصب لمصلحة فئة بعينها وسيعاد توزيعه على الجميع، بما في ذلك الفئات المعارضة لترامب (والتي تنتمي في معظمها إلى الطبقة الوسطى).

العودة إلى الحقبة النيولبرالية بهذا المعنى ليست من ضمن الأمور المطروحة على أجندة الرجل، وحتى لو فكر في ذلك فسيجد صعوبة حتى لدى مناصريه الذين استفادوا كثيراً من «الإعفاءات الضريبية» أيام الديمقراطي. هو وعد الأميركيين جميعاً بخلق وظائف وهذا يتطلب آليات محددة من ضمنها استمرار

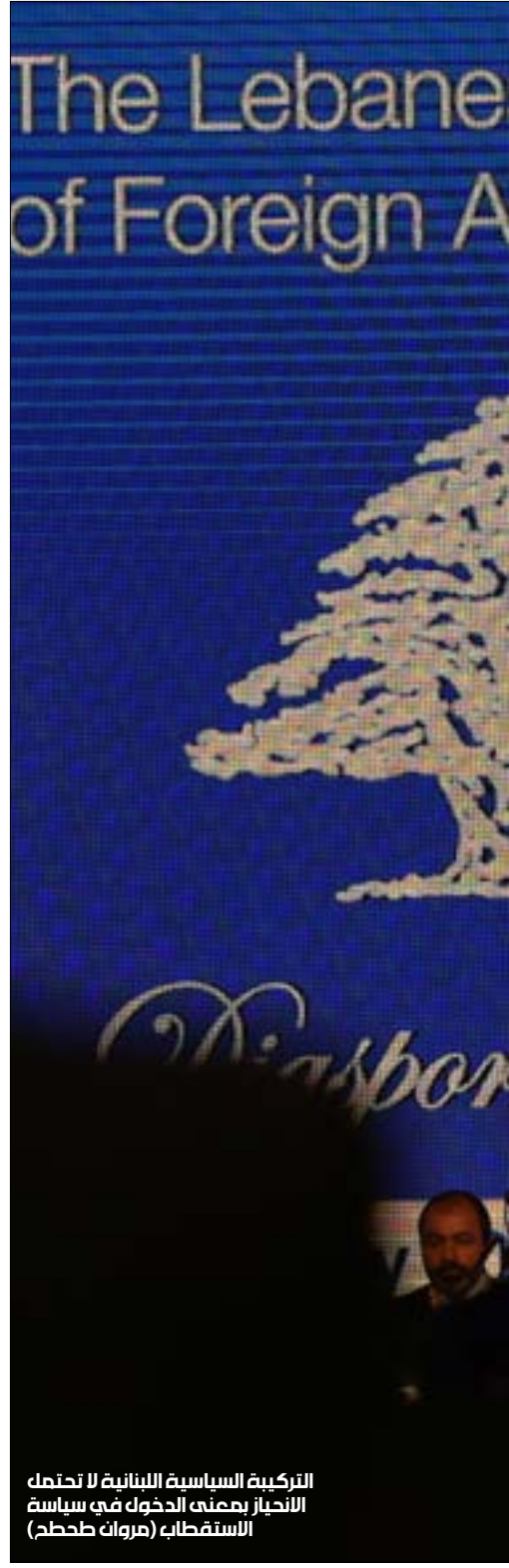
الجهوي في المحاور الدولية والإقليمية. وقد ثبت ذلك أيضاً بالتجربة السياسية وبفعل الممارسة السياسية؛ فالدبلوماسية اللبنانية لا يمكنها الخروج على الإجماع العربي، أو لنقل الاتجاه الغالب داخل المجموعة العربية، أو الوقوف إلى جانب أحد الأطراف العربية في مقابل سواه، في حالة الانقسام في المشهد السياسي العربي. كما لا يمكنها أيضاً مخالفة الشرعية الدولية أو التمرد على المجتمع الدولي، ولا سيما مجموعة القوى الغربية، أو ربما تأييد إحدى القوى الدولية دون سواها، في حالة التنافس أو الصراع في السياسة الدولية. لكل ما تقدم، لا يمكننا، حينما نتحدث في السياسة الخارجية اللبنانية، أن نغفل مسألة محدودة الإنجازات التي يمكن أن تسجلها أو تحققها الدبلوماسية اللبنانية، أو لنقل النتائج، حيث تبقى الإنجازات، والمقصود الإنجازات الكبرى والتاريخية، صعبة للغاية ومحددة، أي موضعية أو جزئية، وعلى ضوء الظروف الداخلية والمعطيات الخارجية، الدولية منها والعربية أو الإقليمية. فالواقعية السياسية تقتضي، على هذا الصعيد الوطني والسيادي، أن نقر بأن المبالغة في رفع سقف التوقعات، بالنسبة للنتائج المنتظرة أو المفترضة، لا تستقيم مع مثل هذه المقاربة المنطقية في التحليل السياسي والفكري، وبالتالي أن نقبل، أو نتقبل حتى، ما يمكن أن نصل إليه أو نحققه من مكاسب أو نتائج معقولة.

وعلى قاعدة الواقعية السياسية نفسها، تبقى السلطة السياسية في البلد، على مستوى الحكومة أولاً، وعلى مستوى وزارة الخارجية ثانياً، مسؤولة عن الكشف عن مكامن الخلل والضعف البنويين والسلوكيين في السياسات العامة للدولة اللبنانية، ولا سيما السياسة الخارجية، وفي الممارسة السياسية والأداء الدبلوماسي، كما داخل المؤسسات السياسية والدستورية والهيئات أو الأجهزة المختصة، مهما كانت وحيثما تكون، والبحث في كيفية معالجتها، أو تجاوزها على الأقل والتقليل من مضاعفاتها وتأثيراتها؛ كما لا يسعنا سوى التأكيد على أن الدبلوماسية اللبنانية معنية



عملية الانتقال. ثمة مشكلة هنا حتى لو انقضت الاحتجاجات باحتواء النظام لها، فمؤسسات هذا الأخير التي سيعاد تشكيلها بعد تسلم ترامب السلطة ستكون من دون شرعية فعلية، وسيحصّر تمثيلها

عية السياسية



التركيبة السياسية اللبنانية لا تحتمل الانزياح بعمته الدخول في سياسة الاستقطاب (مروان طحطح)